تجارة مغشوشة

أمل عبدالملك

التجارة الإلكترونية إحدى ظواهر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة الأنستجرام، ونجدٍ أن الكثير اتجهوا لهذه التجارة، رجالاً ونساء، وتتنوع التجارة عبر الإنترنت لبيع الاكسسوارات النسائية والرجالية والمجوهرات والملابس والألعاب وربما تصميم الديكورات والمأكولات والحلويات، والأدوية الطبيعية والكريمات والزيوت وغيرها من المواد، ولا ضير في ذلك بل على العكس فكرة رائعة أن يستغل الناس وقت فراغهم بما يعود عليهم بالنفع المادي وخدمة الآخرين وبما أن فضاء الإنترنت مفتوح للجميع وبإمكان أي كان استغلاله بالطريقة التي تتفق ومبادئه وإمكانياته وطموحه فلا مانع وقد تكون التجارة عبر الإنترنت أسهل وأقل تكلفة من فتح محل وتحّمل مصاريفه وتكلفة العمال وغيره.

ولكن هناك من استغل احتياجات الآخرين وإقبالهم على التجارة الإلكترونيةٍ وأوقعهم في الفخ وكثيرة هي القصص التي مرت علي في ذلك، فمثلاً هناك حساب متخصص لبيع الاكسسوارات النسائية وبعد أن تم اختيار المواد وتم تحويل المبلغ المالي اختفى الحساب من الأنستجرام وتم إيقاف خدمة خط الهاتف وتعثر الوصول للتجار أو التاجرة وطارت الفلوس، قصة أخرى عن أحد أصحاب الحسابات المتخصصة في بيع كريمات لتفتيح البشرة وباقي الأمور النسائية بعد أن تم تحويل المبلغ وإرسال الطلبية وتم استخدامها تسببت بالتهابات جلدية وحساسية وتشوهات وعند محاولة الوصول للتاجر اكتشفوا أن الحساب ملغى!!

قصة أخرى عن إحداهن التي تبيع المأكولاتٍ عن طريق الأنستجرام بعد استلام الطلبية والمبلغ،تسمم أفراد البيت نظراً لأن الطعام لم يكن جيداً!!

وغيرها قصص كثيرة والتي تبين استغلال البعض للمتابعين والذين لا يحميهم القانون لأن التجارة بهذه الطريقة أصلاً ليست قانونية ولا تخضع لرقابة أو حماية المستهلك فإذا تم تحويل المبلغ لا يمكن استرجاعه ولا تعويضه بأي طريقة ما لأنه وبكل سهولة يختفي صاحب الحساب ويغير وسائل التواصل معه وينتهي الموضوع!!

كما أن هناك بعض النساء واللاتي يطلق عليهن فشنستا في شبكات التواصل الاجتماعي واللاتي يروّجن للمنتجات النسائية سواء ملابس أو أدوات تجميل وتنحيف وغيرها، وتجد مئات وربما آلوف من المتابعات واللاتي يتأثرن بكل ما يعرض لهن هؤلاء الفشنستا ويقلدنهن في كل ما يناسبهن وما لا يناسبهن غير مدركات بأن بعضهن يقمن بدعاية وإعلان لأي منتج نظير مقابل فلا يهمهن الجودة بقدر ما يهمهن المبلغ المستلم للإعلان الذي سيتم نشره في شبكات التواصل الاجتماعي، وللأسف أن كثيرا من الفشنستا اشتهرن في شبكات التواصل الاجتماعي رغم عدم تقديمهن مادة إعلامية مهمة تنفع الأخريات، فأصبحت موضة والكل أصبح يفتي في الأزياء والمكياج دون دراية تامة ودون تدقيق فقط من أجل الربح المادي وبعضهن تستلم ما يقارب الـ عشرة آلاف ريال مقابل الإعلان عن المنتج أو الصالون أو المحل في الأنستجرام أو السناب شات، والمتابعون يعتبرونهن موديلا أو مثالا يقتدون بهن ويساهمن في شهرتهم رغم أنهن لا يستحققن ذلك ويفتقرن أبسط قواعد الإتيكيت والثقافة واللباقة والاحترام والصدق!!

وبما أن الفضاء مفتوح ولا يمكن إقفاله أمام أحد وبما أن البعض يحتاج للشهرة أو جمع المال فبالتأكيد سيتم استغلال ذلك ولكن على الناس التفكير للحظة وعدم متابعة كل ما هو تافه وبعيد عن عاداتنا والتأكد قبل التعامل مع التجّار في الأنستجرام حتى لا يتم استغلالهم والنصب عليهم أو التعرض للضرر من استخدام مواد غير صحية ولا تنطبق عليها شروط السلامة والحفظ الصحيح!!

الأمانة يجب أن تكون عنوانا لكل ما نقوم به من أعمال وتعامل مع الآخرين، فاستغلال الآخرين والكذب عليهم يوقعنا في معصية وغضب الله وهذا ما لا يتمناه أحد منا.

كاريكاتير أعجبني

سلوكيَّات راسخة

نوفل عبد الهادي

المشكلة هي أمر مُعين أو عقبة تَجعل من تحقيق هدف مُحدد أمرًا صعبًا، وقد تتمثل هذه المشكلة في موقف أو حالة، أو أمرٍ يكون بعضُ أو كلُ أجزاءِ محتواه مُعلقة؛ أي: لم يتم حلها إلىَ الآن أو ما زالت تحت النِقاش، أو لم يُتخذ قرارٌ بخصوصها، بسياق آخر: تُعرف المشكلة على أنَّها عندمًا يعلم الشخص بأنَّ هناك فروقًا مُهمة ما بين الوضع الحالي والوضع المرجوِّ، فالبعض منا تُسيطِر عليه فكرة "المشكلة".

وبرأيي: الحياةُ أقصر من أنْ نَجعلها مكانًا لمشكلةٍ دائمة، فالمشكلة الحقيقيَّة ليست ظروفًا حياتية معينة لا يفهمها الإنسان، أو يَجدها تتصف بالتعب أو الشقاء؛ مصداقًا لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤]، ولكنها فَي حقيَقة الأمر تكمُن في مجموعة أفكار ذهنية تُخالف فطرة الإنسان، تصبح مزاجًا يوميًّا، ومن ثم سلوكيَّات راسخة، حتى تتحوَّل إلى منهجية معيشيَّة، ومن ثم أسلوب حياة، فيصبح الإنسان لا يستطيعُ العيش بصورة طبيعية دون هذه المشكلة؛ لأنَّها أصبحت هي "الطبيعة" الحياتيَّة التي يعيشها، ولكنَّه لو فكر قليلاً، وليس مليًّا، لوجد أنَّ المشكلة تكمُن في أنه ليس لديه مشكلة، وهذه مشكلة بحد ذاتها!

وكل ما أخشاه أنْ يكون محور هذه المشكلة هو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ [العلق: ٦]، فهنا يَخبرَ تعالى عن الإنسان: أنَّه ذو فرح وأشر وبطر وطغيان، وإنَّ الإنسانَ ليتجاوز حدَّه، ويستكبر على ربِّه، فيكفرُ به؛ لأنه رأى نفسه استغنت؛ لذا تراه يتجاوز الحدِ في العصيان كما جاء بالتفسير، فمثلاً قد ترى هذا الإنسان يتجرَّأ على هذا الدِّين العظيم، ويتحدث عن الحجاب

> **إنْ كانت فطرة الإنسان التي فطره الله عليها هي أساس فلسفة حياة، أو منطق معيشة، فلن ترى صاحِبَها يزلّ أبدًا**

وكأنَّه يتكلم عن قضية مدنية خلافية بسيطة تَحتمل أكثر من رأي، وتراه يَستمر في هذا الدَّاء الإنساني الباهت من خلال نظرة فلسفية للأمور؛ أي: ينظر لها من خلال مجموعة من الأفكار والقيم التي من خلال تفاعلها معًا أصبحت نظامَه الفكريَّ، والذي قد يكون "الليبرالية" مثلاً، حتى يعتقد بأنه خرق الأرض، وطال الجبال، ولا أراني إلاَّ أن أراه مسكينَ الحال، ضعيفَ التفكير، مريض القلب، قد سيطر عليه إبليسُ، فختم الله على قلبه، وهنا المشكلة ويا لها من طامَّة ونازلة كبرى!

لذا أقول: لا تكن إنسانًا فقط أيُّها الإنسان، بل كن "عبدًا" مُطيعًا، أي: لا تفك الكل إلى أجزاء إلاَّ بضابط، ولا تسأل إلا بحدود؛ قال رسول الله – عليه الصلاة السلام –: ((لا يزال الناس يسألون يقولون: ما كذا ما كذا؟ حتى يقولوا: الله خالق الناس، فمن خلق الله؟ فعند ذلك يضلون))؛ صحيح مسلم، ودعني أزيد قليلاً، فلعلَ كلامي يُحرِّك ساكنًا في القلب، فيهدأ العقل من خوضه ولعبه، ولا أظنني أنسى قوله – تعالى –: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣]، القاعدة بسيطة ولكنها عظيمة، إنْ كانت فطرة الإنسان التي فطره الله عليها هي أساس فلسفة حياة، أو منطق معيشة، فلن ترى صاحبَها يزلّ أبدًا، ولكن إنْ كان عبدًا لنظام فكري يُخالف فطرة الرَّحمن، فكما تَعسَ عبدُ الدينار، فتعس عبد هذا النظام الفكري، فلعلَ ربي يهديه، ويصلح شأنه وحاله.

jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

زهور حب أو أشواك الفراق

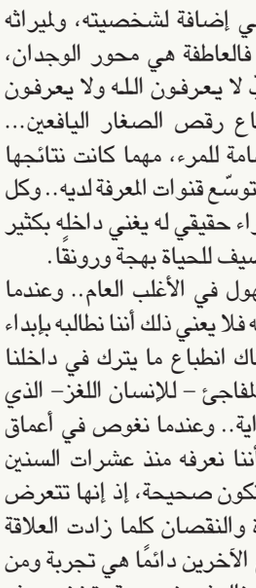

د. موزة المالكي

عندما لا يستطيع المرء أن يتعايش مع تجربة قد تدخل الفرح والبهجة في حياته، ويرفض خوض هذه التجربة لمجرد الخوف من الجديد، فهذا النوع من البشر هم الذين يفرضون على أنفسهم أسوارًا من العزلة والانغلاق الذاتي ويتصوّرون الأشياء والأشخاص حسب رؤاهم الذاتية، وليس كما يجب أن تكون، أو أن تُعاش.

فإذا اتفقّنا أن الإنسان لا يستطيع أن يدخل التجارب بشروطه هو، بمعنى أن المرء لا يستطيع أن يصل إلى النتائج بغير المرور عبر المقدّمات، فإن الحياة تستوجب في الإنسان قدرًا من الجسارة لكي يعيشها بكل أبعادها.. وألا يتهيّب الفرح.. فالذين يتهيبون الفرح هم أناس يحكمون على ذواتهم بالأفول مثل الزهور البرية التي ترفض الماء، وضوء الشمس، فيكون مصيرها الذبول والاندثار.

التجربة في حياة المرء، هي إضافة لشخصيته، ولميراثه المعرفي، ولإرثه النفسي، فالعاطفة هي محور الوجدان، والذين لا يعرفون الحبّ لا يعرفون الله ولا يعرفون الخضرة والابتسامة وإيقاع رقص الصغار اليافعين... فالتجارب تشكل إضافة هامة للمرء، مهما كانت نتائجها سلبًا أو إيجابًا له، كما أنها توسّع قنوات المعرفة لديه.. وكل تجربة يمرّ بها المرء هي إثراء حقيقي له يغني داخله بكثير من المعاني الجميلة التي تضيف للحياة بهجة ورونقًا.

الآخر في حياتنا هو المجهول في الأغلب العام.. وعندما نصافح إنسانًا وننجذب إليه فلا يعني ذلك أننا نطالبه بإبداء سيرته الذاتية... وإنما هناك انطباع ما يترك في داخلنا شكل الاغتراب الطارئ والمفاجئ – للإنسان اللغز– الذي نتعامل معه برهبة في البداية.. وعندما نغوص في أعماق ذلك الإنسان نكتشف وكأننا نعرفه منذ عشرات السنين وليست الانطباعات دائمًا تكون صحيحة، إذ إنها تتعرض للتحوير والتأويل والزيادة والنقصان كلما زادت العلاقة بهذا الآخر.. فالعلاقات مع الآخرين دائمًا هي تجربة ومن شروط التجريب أن تكون هناك فروض.. وقد تخضع هذه الفروض للبرهنة، فقد تثبت صحتها وقد نخطئ أو نفشل، ولكن عملية التقييم تتفاوت بين إنسان وآخر.

فقد يفاجأ البعض أن تجربة العلاقة مع الآخر خرج منها بخفي حنين وأنه قد خدع في انطباعاته الأولى التي ثبت عكسها.. بينما البعض الآخر ينتهي إلى التأكد من الانطباعات الأولى التي تشكلت لديه.. فالفروض – كما ذكرت – دائمًا ما تكون نتيجتها إيجابًا أو سلبًا.

وعندما يلتقي اثنان ربما يظنان أنهما يعرفان بعضهما بعضًا منذ سنين، وأن بينهما مشتركا.. قد يعرفان ما هو (وقد لا يعرفان)، ومهما كان ذلك .. فإما أن تكون ارتباط أو يتمّ الفراق وذلك بحسب المعطيات الواردة في التجربة والتي تتراوح بين ما نحبّ وما لا نحبّ.. ما يجذبنا وما لا نكترث له.. إذ علينا أن نتحقق من الفروض ونضعها دائمًا تحت المحك حتى تنبت منها زهور الحبّ أو أشواك الفراق.

بعيدا عن الحرب قريبا من السلام في الوادي الأخير

د.فتحي عبد العزيز محمد

عديدة هي الأفلام التاريخية التي قام ببطولتها أوشارك فيها النجم المعروف عمر الشريف. ومن بين تلك الأفلام يأتي فيلم الوادي الأخير كتبه للسينما وأنتجه وأخرجه جيمس كلافيل وقد عرض بسينما ريفولي بنيويورك في الثامن والعشرين من يناير ١٩٧١م، وهو من الأفلام التي حققت نجاحا يحتفي به، والفيلم نقلا عن عمل أدبي للكاتب ج.ب. بيك صادر في العام ١٩٥٩م.

يتناول الفيلم فترة زمنية بداية من شهر سبتمبر ١٦٣٧ وحتى شهر مارس من العام التالي أي أنها فترة الذروة من حرب الثلاثين عام التي دارت بين عامي ١٦١٨.١٦٤٨م، والتي استعرت فيها نيران حرب عقائدية فوضوية وتحالفات متغيرة بين الكاثوليك والبروتستانت كانت بدايتها مع تمرد الأمراء الجرمان البروتستانت ضد الهابسبرج الكاثوليك في جنوب المانيا وامتدت مع تداخل الأطراف إلي العديد من بلدان أوربا وخلفت وراءها دمارا هائلا وانتشارا لوباء الطاعون.

بدت دوافع الحرب دينية تسترت وراؤها المصالح السياسية ويمكننا القول أن الإنجاز الوحيد لتلك الحرب هو زوال الإمبراطورية الرومانية المقدسة والتي كانت علي أية حال جثة هامدة تحتاج لإعلان وفاة لم يتم إلا علي جثث آلاف الأوربيين أغلبهم من البسطاءالذين لا حول لهم ولا قوة.

> **هكذا يصدمنا المخرج برؤية في نهاية الفيلم بدت في عين الناقد السينمائي فنسنت كانبي بلا معنى لكنهافي ظني نهاية تستحق التأمل**

قضيتان هامتان يعرض لهما الفيلم الأولي مصير السكان في مناطق الحروب اوالمناطق الحدودية كما يناقش التعصب الديني المقيت ذلك التعصب الذي يغلق الفكر ويعصف بالعقول ويوقع بها في عين الشر ودوائر الصراع ويكون من الصعب وسط مناخ الإرهاب الأثيم علي الأمنين الفوز بالنجاة من آلة القتل المدمرة التي تلاحقهم حتي وإن اعتصموا بأخرمكان ظنوا به الأمن واستقر عنده بهم المقام...وهذا ما حدث للكثيرين جراء تلك الحرب ويصوره لنا الفيلم في مشاهد درامية دامية بدا لنا منها أنا أمام عمل ملحمي مميز . ومنذ اللحظة الأولي التي أعقبت صور القتل البشع وحرق البيوت واغتصاب النساء تبرز لنا شخوص العمل فنري فوجل عمر الشريف في ثياب رثة أشعث الرأس غير حليق لا تعرف إلي أي من البسطاء ينتمي مزارع ام عامل وهو الأستاذ الجامعي النابه الذي أتت الحرب علي أفراد أسرته وعلي مستقبله العلمي . نراه زائغ العينين يتنقل من مكان إلي آخر هائم علي وجهه هاربا من الموت والجوع والطاعون . الذي ظن في وقت ما أنه أصيب به . إلي أن وصل إلي واد خصيب منعزل آمن بعيد عن تلك الفوضي القاتلة، واد تكومت في أرضه غلة الحقل وتصل في أعقابه فرقة من المرتزقة كان قد هرب منها لتوه وقد هاله ما يفعلون بالقري في طريقهم . كانت الفرقة ممزقة منهكة بقيادة نقيب لايعرف الرحمة (مايكل كين) ونلمس ذلك منذ لحظة ظهوره فقد قتل أحد رجاله غيلة لأنه أي الرجل ابدي شكه نحو النقيب. تميز النقيب أيضا بقسوة قراراته وكانت علاقته بجنده تقوم علي قاعدتين أولاهما أنه هو من يتخذ القرار وثانيهما لاجدال في موضوع العقيدة . لاحظ أن الحرب قامت بسبب العقيدة . وذلك لان قواته ضمت كأغلب المرتزقة والمتحاربين كاثوليك وبروتستانت حيث كان بامكانك ان تشاهد تحالفا كاثوليكيا بروتستانتيا يحارب كاثوليك والعكس زمن الطوائف الدينية في الغرب. أيا ما كان الأمر فإن كين أصابه الضجر نوعا ما من الحرب والشتاء القارس قادم بمناخه السيئ والأرض تحمل محاصيل تكفي استراحة طويلة الأمد لا بد من راحة له ولجنوده استشعر فوجل الخطر علي المزارعين وحتي لا تسيل الدماء طلب من النقيب أن يستخدمه في التفاوض مع أهل الوادي علي حمايتهم مقابل المأوي والغذاء وحتي النساء خلال موسم الشتاء القارس وبالفعل تم الاتفاق وأقسى ما يمكن أن يشاهده المرء مشهد المرتزقة وهم يتقاسمون نساء القرية وفتياتها بالأحري يتخطفونهم. مع نهاية الموسم ترحل الفرقة لمعركة جديدة ويرحل فوجل إلي المجهول ... هكذا يصدمنا المخرج برؤية في نهاية الفيلم بدت في عين الناقد السينمائي فنسنت كانبي بلا معنى لكنها في ظني نهاية تستحق التأمل فرؤية المدنيين العزل الآمنين للحرب التي لا ناقة لهم فيها ولاجمل تختلف عن رؤية المحاربين بالتأكيد لكنها تمثل في مرحلة الذروة وتشابك المصالح لكليهما خطرا شاملا يجعل الجميع في خندق واحد يحلم بالبقاء البقاء الإنساني الآمن.

فلسطين ومفارقات حقوق الإنسان

د. عبد الحسين شعبان

مفارقتان دوليتان تتعلّقان بانتهاك حقوق الإنسان عاشهما الشعب العربي الفلسطيني منذ نحو سبعة عقود من الزمان، ولا يزال يعاني وطأتهما، بكل متفرعاتهما وذيولهما.

المفارقة المأسوية الأولى هي إقدام الأمم المتحدة على اتخاذ قرار يقضي بتقسيم فلسطين، وهو القرار رقم (١٨١) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، والذي بموجبه تم تأسيس دولة «إسرائيل» في ١٥ مايو ١٩٤٨، وذلك خلافاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يقرّ بمبادئ حق تقرير المصير واحترام السيادة.

وكان على بريطانيا الدولة المنتدبة إعلان استقلال فلسطين وتمكينها من ممارسة حقها في تقرير مصيرها في إطار دولة موحّدة وإجلاء جيوشها منها، وذلك طبقاً لقرار مؤتمر سان ريمو العام ١٩٢٠ بخصوص الانتداب، لكن بريطانيا التي سبق لها أن منحت وعد بلفور لليهود العام ١٩١٧، كانت قد قرّرت إقامة دولة لهم على أرض فلسطين. والواقع فإن مثل هذا الوعد المجافي لحق شعب فلسطين يتعارض مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهو وعد «من لا يملك يعطي لمن لا يستحق» على حد تعبير الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فلسطين ليست أرضاً قفاراً أو بلا شعب أو مالكين، لكي «تتبرّع» بها بريطانيا لمهاجرين، حتى يقوموا بتأسيس دولة لهم فوق أرضها التاريخية.

وتقضي شروط الانتداب بموجب عهد عصبة الأمم، تأهيل شعب الدولة المنتدَبة في حكم نفسه بنفسه، أما أن تقوم بريطانيا بمنح جزء من الوطن الفلسطيني حسب قرار دولي عملت لإصداره من الأمم المتحدة التي تتحمّل بدورها المسؤولية الكبرى، فهو مخالف لقواعد القانون الدولي ولشرعة حقوق الإنسان التي ستصدر من الجمعية العامة في ١٠ ديسمبر/كانون الأول العام ١٩٤٨ وتلك المفارقة المأسوية الثانية.

فكيف يمكن التوفيق بين الدعوة لاحترام حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، وبين التجاوز على حقوق شعب واقتطاع وطن بالضد من قواعد القانون الدولي، في سابقة خطرة، دفع الشعب الفلسطيني ثمنها باهظاً ولا يزال ينزف دماً يومياً، فمنذ نحو شهرين والانتفاضة الفلسطينية الثالثة مندلعة رداً على الممارسات العنصرية «الإسرائيلية» والتي راح ضحيتها ما يزيد على مئة فلسطيني أكثر من ربعهم من الأطفال، إضافة إلى أن عدد الجرحى بلغ ما يزيد على ١٣٥٠٠ فلسطيني.

بعد ثلاثة عقود اعتبرت الأمم المتحدة ذاتها يوم إصدار قرار التقسيم يوماً للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني، لكن ذلك لم يمكّنه من استعادة حقوقه، التي لم تكتف «إسرائيل» بمصادرة المزيد منها خلال ما سمّي بَالحرب العربية «الإسرائيلية» العام ١٩٤٨ وما بعدها، بل وضعت يدها على المزيد منها بما فيها القدس الشريف في العام ١٩٦٧ بعد عدوان ٥ يونيو /حزيران، وقامت لاحقاً بضمها العام ١٩٨٠، وكذلك ضم مرتفعات الجولان السورية العام ١٩٨١، بقرارين من الكنيست «الإسرائيلي».

وإذا كانت الأمم المتحدة قد حاولت تقديم اعتذار غير مباشر أو ذرّ الرماد في العيون كما يقال، ففلسطين التاريخية كلها أصبحت في قبضة الصهيونية، بل إن قضية فلسطين منذ العام ١٩٥٢ تحوّلت إلى قضية لاجئين، وليست قضية شعب له حقوق تاريخية وغير قابلة للتصرّف بما فيها حقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني، لكن الأمر لم يستمر على ما هو عليه بالرغم من تمادي «إسرائيل» في ممارساتها العدوانية والعنصرية، وذلك بفضل اندلاع الثورة

> **لقد غيّب الصراع الأيديولوجي الدولي وحمّى الحرب الباردة مبادئ حق تقرير المصير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علماً بأنها وردت بميثاق الأمم المتحدة**

الفلسطينية المعاصرة في العام ١٩٦٥ لاستعادة الحقوق، وبدأت أوساط غير قليلة تؤيد حقوق الشعب العربي الفلسطيني على المستوى الدولي، بفعل جهد مثابر على الصعيد الدبلوماسي والقانوني الدولي، لإدانة ««إسرائيل»» ودمغ ممارساتها بالعنصرية، وقد صدرت العديد من التقارير عن لجنة حقوق الإنسان الدولية التي تندد «بإسرائيل» وممارساتها، كما صدر عن العديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية تقارير تفصيلية عن الانتهاكات السافرة والصارخة للشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

لقد تمكن الشعب العربي الفلسطيني من إنجاز نصر عظيم بصدور قرار بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالعديد من القرارات لصالح قضية تحرّره وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة، ولكن النصر الأهم كان بإصدار الجمعية العامة القرار ٣٣٧٩ القاضي بدمغ الصهيونية بالعنصرية واعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وذلك في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني العام ١٩٧٥، لكن هذا القرار التاريخي لم تتم متابعته لنزع شرعية «إسرائيل» وتفنيد حجّيتها القانونية والتشكيك بوجودها كدولة عنصرية لا تنتمي إلى العصر الراهن، خصوصاً أن تأسيسها كان مشروطاً باحترامها لحقوق الإنسان، وبالطبع لحقوق شعب فلسطين، وهو ما خالفته منذ اليوم الأول لإعطائها هذا التعهد، وكذلك لامتناعها عن تطبيق القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة لعام ١٩٤٨، فلم تتوقّف عملية الاستيطان والإجلاء، التي هي جريمة دولية، ولم تتعطل مشاريع العدوان، ولم يتم أي تحقيق بخصوص مجزرة دير ياسين أو كفر قاسم لاحقاً أو مجازر بحر البقر ومطار بيروت واغتيال القيادات الفلسطينية أو قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وكلّها جرائم تحتسب على الإرهاب الدولي، حيث تقوم الدولة بممارستها وعلى نحو منظم، الأمر الذي يعرّضها حسب القانون الدولي للمساءلة القانونية. ولولا انحياز الولايات المتحدة ووقوفها إلى جانب «إسرائيل»، فإن عضويتها، بل وجودها كانت قد أصبحت محطّ تساؤل دولي ومحاسبة قانونية وقضائية، لاسيّما للمرتكبين والجناة.

إن مناسبة مرور ٦٧ عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والتراكم الدولي على هذا الصعيد بصدور العهدين الدوليين، الأول الخاص بحماية الحقوق المدنية والسياسية ،والثاني الخاص بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العام ١٩٦٦ ودخولهما حيّز التنفيذ العام ١٩٧٦، إضافة إلى نحو ١٠٠ اتفاقية دولية، هي فرصة مهمة لمراجعة الاستحقاقات الدولية بخصوص حقوق الشعب العربي الفلسطيني وخصوصاً حقه في تقرير المصير، الأمر الذي يقضي بوضع المجتمع الدولي والأمم المتحدة عند مسؤولياتهما.

لقد غيّب الصراع الأيديولوجي الدولي وحمّى الحرب الباردة مبادئ حق تقرير المصير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، علماً بأنها وردت بميثاق الأمم المتحدة باعتبارها قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، لكن المادة الأولى من العهدين الدوليين استدركت ذلك لاحقاً، حين تضمنت على نص صريح وواضح يؤكد مبدأ حق تقرير المصير، وهكذا فإن من مسؤولية المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى، لتمكين الشعب العربي الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه وعلى أرض وطنه.